

شرح أصول الكافي

[280] قوله (فإن كنتما صادقين) هذا الذي ذكره (عليه السلام) لا مفر لهما بالجواب عنه، والفرق بين التقديرين أنهما على الثاني لم يؤمنا أصلا وعلى الأول آمنا ثم كفرنا، وليس لهما على التقدير الأول نسبة المفارقة عن كتاب الله والخروج عن الدين إليه (عليه السلام) لاعترافهما بأنه على الدين حيث قال: أن أخويك في الدين، حيث جعله أصلا فيه وادعيا أنهما أخويه (؟) فيه. قوله (وأما مفارقتكما الناس) أي لأجلي كما يدل عليه قولهما "أما تعلم أنا تركنا الناس لك وخالفنا عشائركم فيك" وقوله (عليه السلام): فقد نقصتما ذلك الحق بفراقكما إياي أخيرا، فعلى هذا ليس لهما أن يقولوا: نحن نختار الشق الأول ونقول إننا فارقناهم بحق والحق لغيرك فلا يلزم من فراقنا إياك نقصنا ذلك الحق. قوله (فإن كنتما فارقتماهم بحق) هذا أيضا ظاهر الورود عليهما ولا مفر لهما بالجواب عنه ولا فرق بين التقديرين في أنه يلزمهما مفارقة الحق إلا أن الحق في الأول علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفي الثاني من سبقه، ثم هذا على سبيل الإلزام وإلا فالواقع هو الشق الأول والحق هو (عليه السلام). قوله (مع الحدث الذي أحدثتما) وهو إخراج زوجة الرسول (صلى الله عليه وآله) وإحداث الفتنة بين المسلمين والخروج على الإمام العادل فلزمكما الإثم من وجهين. قوله (مع أن صفتكما بمفارقتكما الناس لم يكن إلا لطمع الدنيا زعمتما) كذبهما فيما ادعيا من أن مفارقتنا الناس كانت لأجل أن الحق لك، بأن مفارقتكما إنما كانت لطمع الدنيا، والدليل على ذلك قولكما: فقطعت رجاءنا، ورجاؤكما كان في زهرات الدنيا وهذا يؤيد ما ذكره بعض الأكابر وأشارنا إليه سابقا من أنهما كانا يؤملان الأمر لأنفسهما فلما صار الأمر إلى علي (عليه السلام) عادا إلى رجاء أن يدخلهما في أمره ويرفعهما في العطاء على غيرهما ويشاركهما في الآراء محبة منهما للجاه، وبالجمل كلامهما أيضا مشتمل على التناقض لدلالة أوله على أن المفارقة كانت لطلب الحق ودلالة آخره على أنها كانت لطمع الدنيا ورجائها. قوله (وأما الذي صرفني عن صلتكما فالذي صرفكما عن الحق) يعني أن الصارف هو الله تعالى فلا تقولا بعدما عرفتما أنه الصارف هو أقل نفعا وأضعف دفعا منكما فإن قلتما ذلك تستحقان اسم الشرك مع النفاق وفيه دلالة على أنهما بقولهما ذلك سابقا لم يستحقا اسم الشرك بناء على أن الجاهل معذور، لا يقال: نسبة صرفهما عن الحق إلى الله تعالى إنما يتم على مذهب الجبرية، لأننا نقول: صرفهما من فعلهما أو فعل الشيطان لكن صدوره عنهما لما كان بإقداره تعالى نسب إليه مجازا من باب نسبة الفعل إلى السبب البعيد، أو نقول: لما تمكن الصرف عن الحق في قلبهما بحيث لم يمكن رفعه عنه إلا بالقسر ثم لم يقسر رعاية لغرض التكليف عبر عن

